



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : صحيفة الشروق

عنوان الموضوع : المقاومة الصبورة: هل استوعب نظام البشير رسالة «العصيان المدني»؟

تاريخ النشر : 13/12/2016

اسم الكاتب :

الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مقالاً لـ«أيمن شبانة» - أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة - يتحدث فيه عن العصيان المدني الذي وقع قبل أيام في السودان، وما دفع إليه وترتب عليه. يقول الباحث في بداية حديثه إن العاصمة السودانية الخرطوم شهدت في السابع والعشرين من نوفمبر 2016 عصياناً مدنياً دعا إليه نشطاء سودانيون، إثر قرارات حكومية برفع سعر الوقود بنسبة 30%، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار سلع وخدمات أخرى بينها الأدوية والكهرباء. ومع تجاهل الحكومة لاحتجاجات المواطنين ضد هذه القرارات، دشنت مجموعة من النشطاء السياسيين حملة تحت شعار «أعدوا الدعم للأدوية»، لكنها سرعان ما تحولت إلى دعوات للعصيان المدني لمدة ثلاثة أيام في الخرطوم والمدن السودانية الأخرى. ودافع العصيان المدينون لشبانة إن النشطاء دعوا للعصيان المدني احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد، لا سيما منذ انفصال الجنوب عام 2011، وفقدان السودان معظم عائدات النفط، وما يرتبط بها من عملات أجنبية، وتفاقم الدين الخارجي ليتجاوز 45 مليار دولار، وارتفاع نسبة التضخم، وتناقص القدرة الشرائية لرواتب الموظفين بنسبة 40% في المتوسط، وزيادة معدلات الفقر. إضافة لتخط الإدارة الحكومية للاقتصاد بين برامج وسياسات متشابهة، تحت مسميات مختلفة، بداية من البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي، مروراً بالاستراتيجية القومية الشاملة، يليها النهضة الزراعية، والخطة الخمسية الأولى، والثانية، وصولاً إلى «البرنامج الاقتصادي الإسعافي الثلاثي» الذي طبق بعد انفصال الجنوب لكن ذلك كله لم يفلح في إخراج السودان من عثرته، خاصة مع انفرد الحكومة باتخاذ القرارات الاقتصادية، لتأتي القرارات المتعلقة برفع الدعم جزئياً عن المحروقات والنو، لتؤكد إفلاس النظام، وإجبار المواطن السوداني على مقايضة حريته السياسية بقبول واقعه الاقتصادي المتردى. مدى التجاوب الشعبي احتلت مواقع التواصل الاجتماعي بجميع أنواعها المرتبة الأولى في الترويج لدعوة العصيان، وتبادل الأخبار والصور حول مدى تجاوب الشعب مع الدعوة، في ظل عدم وجود قوى سياسية كبرى تقف خلف الدعوات - كما يشير شبانة. وقد لقيت الدعوة للعصيان المدني استجابة سريعة من الشباب السوداني، خاصة بعدما تواصل النشطاء مع المواطنين في الأماكن العامة والمساجد لتوضيح فكرة العصيان. كما أيدها بعض الأدباء والفنانين، بالإضافة إلى أن بعض الصحف احتجبت عن الصدور، تضامناً مع الدعوة. كما انضمت إليها ناشطات في الحركة النسوية، فأضرب بعضهن عن الطعام، وأصدرن بياناً يطالبن فيه بتأسيس نظام ديمقراطي لا مركزي، وتقليص الإنفاق العام، وتقليل عدد الولايات إلى ست، وتعيين مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد، وإصلاح أجهزة الخدمة المدنية، وحل جميع الميليشيات المسلحة. أما الأحزاب السياسية، فقد أكد شبانة على تأييد العديد منها للعصيان، سواء من المعارضة المدنية أو المسلحة، وفي مقدمتها: تحالف قوى الإجماع الوطني، وحزب الأمة، والحزب الشيوعي، والحركة الشعبية - قطاع الشمال، والحركات المسلحة في دارفور. وفي هذا السياق، أصدر تحالف قوى الإجماع الوطني بياناً دعا فيه السودانيون لإسقاط النظام. وقدم مذكرة للرئاسة تُطالب البشير وحكومته بالتناحي الفوري وتسليم السلطة للشعب، ووقف التدهور الاقتصادي والمعيشي، وعقد مؤتمر دستوري لتحديد شكل الحكم في البلاد، وقيام انتخابات حرة ونزيهة بعد فترة انتقالية. كما أصدر الصادق المهدي - رئيس حزب الأمة - بياناً يؤكد أنه أول من دعا للعصيان. ويُطالب المواطنين بعدم ممارسة أي أنشطة عنيفة أو تخريبية خلال العصيان. وبالمثل دعت حركة «جيش تحرير السودان» بقيادة «مكي مناوي» الشعب السوداني للاصطفاف خلف دعوة العصيان المدني، لاقتراع نظام الإنقاذ. وأكدت حركة العدل والمساواة أن قواعد الحركة ستكون مع الشعب في انتفاضته السلمية، لتكوين كتلة ثورية تاريخية، قادرة على تجييش الأمة، وحشد طاقاتها، نحو تحقيق الأهداف المنشودة. بالتالي فإن بعض الأحزاب السياسية سعت للقفز على الحدث، بركوب موجة العصيان، وبعضها سعى للإسكاف بالعصا من المنتصف، وأخرى أعلنت معارضتها للعصيان، وأهمها: حزب المؤتمر الشعبي، وقوى المستقبل للتغيير، فاتهمت الأحزاب والقوى المعارضة للحوار الوطني بالدعوة للعصيان، بغية تحقيق بعض المكاسب الشخصية والحزبية الضيقة، وزعزعة استقرار البلاد دون اكتراف بمصير الوطن. رد الفعل الحكومي استنرد شبانة قائلاً إن الحكومة السودانية أدركت أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى موجة من الاحتجاجات الشعبية، لكنها كانت تعتقد أن الأمر لن يتجاوز حدود التظاهر، خاصة بين أوساط الطلاب، مثلما حدث في سبتمبر 2013، عندما رفعت الدعم جزئياً عن المحروقات. لكن العصيان المدني واستجابة الشارع السوداني له كان مفاجأة للحكومة، كونه يمثل نمطاً غير تقليدي للمعارضة، يُستخدم للمرة الأولى على هذا النطاق منذ وصول البشير إلى السلطة عام 1989. وقد أدى ذلك إلى نوع من الارتباك في التعامل السياسي مع العصيان؛ حيث كانت السلطات الأمنية في مقدمة من تعاملوا مع الحدث، وهو ما يعكس أزمة حقيقية داخل نظام الإنقاذ. ففي هذا السياق، كتفت الحكومة استعداداتها الأمنية، وحذر جهاز الأمن من أي تحرك احتجاجي، كما حاصر مقرات بعض الأحزاب المؤيدة للعصيان، وواصل حملات الاعتقال ضد عناصر المعارضة، وأوقف بعض القوات الخاصة عن البث، مثل قناة أم درمان، بدعوى العمل بلا ترخيص، وصادر العديد من الصحف الخاصة (مثل: الأيام، والجريدة، والوطن، واليوم التالي). من جانبه، لم يكتف الرئيس البشير بالوضع الداخلي في السودان، حتى إنه غادر البلاد خلال شهر نوفمبر 2016 ثلاث مرات للمشاركة في فعاليات خارجية، وهي: مؤتمر المناخ براكش، والقمة العربية الأفريقية في غينيا الاستوائية، والعيد الوطني لدولة الإمارات العربية، حيث صرح البشير من مقر إقامته بالإمارات (في 29 نوفمبر 2016) بأن العصيان فشل بنسبة مليون في المائة، داعياً الشعب إلى الصبر على تبعات الإصلاح الاقتصادي، باعتباره ضرورة لا بد منها، بدعوى أن الأيام القادمة سوف تأتي بالأفضل بعد تشكيل حكومة ما بعد الحوار الوطني، وإمكانية حدوث انفراجة في العلاقات السودانية - الأمريكية في عهد دونالد ترامب مستقبل نظام الإنقاذ الوطنيبعد انتهاء أيام الإعتصام الثلاثة، عادت مظاهر الحياة إلى المؤسسات والطرق في العاصمة السودانية، وتواترت التحليلات التي تُشكك في قدرة العصيان المدني على الضغط على الحكومة، باعتبار أن العناصر الداعية للعصيان معظمها من الشباب المغمو، غير المرتبط بالأحزاب السياسية، وأن الوضع الاقتصادي المتردى للمواطن السوداني سوف يجرمه رفاهية التغيب عن العمل، وأن البقاء في المنازل سيوفر على النظام أعباء المواجهات الأمنية، والأكثر أهمية من ذلك هو تخوف المواطنين أنفسهم من انقراض عقد الدولة، والوصول إلى حالة (حرب الكل ضد الكل) على نحو ما جرى في ليبيا وسوريا واليمن في الوقت الراهن. لكن يجزم الباحث أن هناك بعض الإيجابيات التي تحققت من وجهة نظر منظمي العصيان، وأهمها: إثبات قدرة الشباب على خلق أدوات نضالية ذاتية تتجاوز الأحزاب السياسية العتيقة. وإيصال رسالة قوية إلى النظام بأن الشباب عازم على إنتاج نمط غير تقليدي من «المقاومة الصبورة» التي لا تستعمل النناج، وأنه لم تنطل عليه آلية الحوار الوطني التي دعا لها البشير. كما أن احتمالات تجدد العصيان تبدو قائمة، حيث أكد النشطاء السودانيون اعترافهم بتنظيم عصيان مدني جديد في التاسع عشر من ديسمبر 2016، تمهيداً للدخول في عصيان مفتوح، طويل النفس، تحت شعار «يوم البرلمان يوم الخلاص»، حتى تتراجع الحكومة عن قراراتها الاقتصادية المجحفة، وإلا فسوف يستمر العصيان حتى إسقاط النظام. لذا فإن العصيان - أيًا كانت نتائجه - يمثل رسالة قوية للنظام السوداني، توجب عليه عدم التعامل معه كحدث وانتهى، بدعوى أنه لم يؤد لإسقاط النظام، دون بحث الأسباب التي دفعت إليه، خاصة أن إسقاط النظام لم يكن في حساب منظمي الاعتصام. فالاعتصام كان بمثابة حجر تم إلقاءه في المياه الراكدة، لتبصير النظام بحالة الاحتقان الشعبي جراء قراراته الاقتصادية، وتحذيره من إمكانية زيادة حجم المعارضة تدريجياً، مثل كرة الثلج، بما يقود لحالة من الانفجار الشعبي العفوي، غير المخطط سياسياً، بغية تغيير النظام، بعدما أصبح عاجزاً عن أداء وظائفه. وفي حال تحقق ذلك، فمن المرجح سقوط السودان في مستنقع الفوضى، وذلك لغياب التوافق بشأن البديل المناسب لنظام الإنقاذ، وما يرتبط بذلك من احتمالات تحول الحراك السياسي ضد البشير إلى صراع لأجل السلطة بين قوى المعارضة السياسية والمسلحة وداخلها أيضاً. يختم الباحث مقاله بأنه بصرف النظر عن سبب هذا الصراع لمصلحته، فإن الشعب السوداني سوف يدفع ثمناً غالياً. ومن المتوقع أيضاً أن ينعكس هذا الصراع على الاستقرار السياسي والأمني في معظم دول جوار السودان، نظراً للتداخل السكاني، والاشتراك في الحدود بين السودان وتلك الدول. المصدر: صحيفة الشروق